ليبيا: ورقة أسئلة وأجوبة جديدة حول قبول ليبيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية

في ورقة أسئلة وأجوبة جديدة، توضّح اللجنة الدولية للحقوقيين الدلالات والتبعات المترتبة على مسألة قبول ليبيا باختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

بتاريخ 12 أيار/مايو 2025، أودعت حكومة الوحدة الوطنية، وهي الحكومة الليبية المعترف بها دولياً، إعلاناً عملاً بالمادة 12 (3) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (يُشار إليها أيضاً بـ"المحكمة") لدى قلم المحكمة، أعلنت فيه قبولها بممارسة المحكمة لاختصاصها "على الجرائم المدعى وقوعها في الإقليم الليبي خلال الفترة من 2011 إلى نهاية 2027".

وقال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين: "لا شكّ أنّ الإعلان الصادر عملاً بالمادة 12 (3) هو تطوّر إيجابي، إلا أن ترجمته إلى تقدم حقيقي وملموس يتطلب من السلطات الليبية أن تبدأ الآن التعاون الكامل مع المحكمة، بما في ذلك عن طريق الإسراع في إلقاء القبض على جميع المشتبه بهم و لصادر بحقهممذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، وتسليمهم للمحكمة فوراً."

وتقيّم ورقة الأسئلة والأجوبة أهمية هذا الإعلان وتبعاته القانونية على كلّ من المحكمة الجنائية الدولية ودولة ليبيا. وتجيب الورقة عن الأسئلة التالية:

1. هل تمّ إيداع الإعلان عملاً بالمادة 12 (3) من قبل السلطة المختصة؟
2. هل يؤثّر الإعلان عملاً بالمادة 12 (3) على ممارسة المحكمة لاختصاصها القائم بالفعل بشأن الحالة في ليبيا؟
3. هل من شأن الإعلان عملاً بالمادة 12 (3) أن يؤثّر على نطاق التحقيق الذي يجريه مكتب المدعي العام في الوضع في ليبيا؟
4. هل يسمح الإعلان عملاً بالمادة 12 (3) للسلطات الليبية بالتأثير على سياسة الادعاء الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية؟
5. ما هو أثر الإعلان عملاً بالمادة 12 (3) على التزام ليبيا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية؟

للاتصال

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: 3800 979 22 41+؛ بريد إلكتروني: said.benarbia@icj.org

نور الحاج، مسؤولة الاتصالات والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد إلكتروني: nour.alhajj@icj.org